الوطن

عينٌ على الوطن...

سورية يومية سياسية مستقلة

الثلاثاء ٢٥ تموز ٢٠٢٣ | الموافق ٧ محرم ١٤٤٥ هـ | العدد ٤٠٢٩ السنة السابعة عشرة | الناشر | الشركة العربية السورية للنشر والتوزيع | www.alwatan.sy

Al-Watan | Daily Syrian Independent Political Newspaper | July 25, 2023 | No. 4029 | 17th year

٨ قريباً الانطلاق الرسمي للبرنامج الوطني للكشف والتدخل المبكر لنقص السمع عند حديثي الولادة

٨ أكثر من ٣ مليارات إيرادات الموانئ خلال ٦ أشهر

١٠ العاتكي: الكثير من الأطباء قرروا إجراء عمليات جراحية لمريضات لسن بحاجة لها من أجل المال

١١ مدير شؤون البيئة: ضبط مسابح مخالفة لشروط التعقيم والفلترة في السويداء

لجنة مشتركة بين مجلس الشعب والحكومة لإعداد حزمة متكاملة من المقترحات للنهوض بالواقع الاقتصادي والمعيشي

عرنوس: معطيات الواقع قد تتطلب اتخاذ قرارات وإجراءات الهدف النهائي منها هو مصلحة الدولة والمواطن

- الحكومة تعمل لإيجاد الحلول المنطقية لتحسين الواقع المعيشي عن طريق زيادة الرواتب والأجور
- اقتصاد الدول لا يدار بالعواطف والرغبات وإنما على أسسٍ من العقلانية والموضوعية والواقعية
- دورة استثنائية لمجلس الشعب بحضور الحكومة ليوم واحد تحدث فيها معظم الأعضاء لمناقشة الواقع الاقتصادي والمعيشي

الوطن

بالإعلان عن تشكيل لجنة مشتركة تضم عدداً من أعضاء مجلس الشعب واللجنة الاقتصادية في رئاسة مجلس الوزراء لتقديم مقترحات للنهوض بالواقع الاقتصادي، اختتم مجلس الشعب مساء أمس أعمال الدورة الاستثنائية المخصصة لدراسة ومناقشة الواقع الاقتصادي والمعيشي وسعر صرف الليرة السورية، والتي حضرها رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس والوزراء واستمرت ليوم واحد.

جلسة مجلس الشعب التي تحدث فيها معظم الأعضاء شهدت أجواء مشحونة، غير أن «الوطن» تعتذر عن نقل تفاصيل ما جاء في كلمات أعضاء مجلس الشعب نظراً لمنع وسائل الإعلام من حضور هذه الجلسة وتغطية ما جرى خلالها.

وبعد انتهاء الجلسة جرت الموافقة على تشكيل لجنة مشتركة تضم عدداً من أعضاء مجلس الشعب واللجنة الاقتصادية في رئاسة مجلس الوزراء، مهمتها إعداد حزمة متكاملة من المقترحات العملية والفاعلة للنهوض بالواقع الاقتصادي والمعيشي والمالي والنقدي، وتحقيق الاستقرار في سعر الصرف، وتحسين الأوضاع المعيشية للعاملين في الدولة، على أن تقدم هذه اللجنة مقترحاتها لمناقشتها وإقرارها.

وفي رَدِّه على مداخلات وطروحات أعضاء مجلس الشعب، أكد رئيس مجلس الوزراء أهمية التكامل والتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في إطار سياسة وطنية تشمل جميع المجالات الاقتصادية والمالية والنقدية.

وأوضح عرنوس أن الحكومة تعمل منذ فترة لإيجاد الحلول المنطقية لتحسين الواقع المعيشي عن طريق زيادة الرواتب والأجور وتأمين المبالغ اللازمة لذلك، مؤكداً أن الدولة لن تتخلى عن الدعم ولاسيما في قطاعي الصحة والتعليم، مبيناً أن الفجوة بين تكاليف الدعم والأسعار الحقيقية لهذا الدعم أصبحت كبيرةً جداً، ما يتطلب إجراء مراجعة منطقية وواقعية للدعم وتوجيهه لمستحقيه الفعليين، موضحاً أن ٧ بالمئة فقط نسبة من خرجوا من منظومة الدعم الحكومي.

وأكد رئيس مجلس الوزراء أن الهدف من جميع قرارات المجلس واللجنة الاقتصادية خدمة المواطنين، مبيناً أنه تم إجراء العديد من اللقاءات والجلسات مع غرف الصناعة والتجارة والزراعة لبحث كل ما يتعلق بمنصة تمويل المستوردات، كما تم السماح مؤخراً بالتمويل من المصادر الذاتية من خلال قرار مصرف سورية المركزي المتعلق بهذا الشأن، مع التأكيد على تسريع وتيرة العملية الإنتاجية.

ولفت عرنوس إلى أن الإجراءات والقرارات الحكومية والتسهيلات المقدمة في مختلف القطاعات أسهمت في ازدياد عدد المنشآت في المدن الصناعية ومساحات الأراضي المزروعة ومشاريع الري الحكومي.

وشدد رئيس مجلس الوزراء على ملاحقة المضاربين وتجار الأزمات ولجم التهريب بكل الوسائل المتاحة، مشيراً إلى أن إنتاج الدولة الحالي من النفط يبلغ ١٨ ألف برميل، ويستمر الاحتلال الأميركي والميليشيات المدعومة من قبله بسرقة مقدرات سورية من النفط والإنتاج الزراعي.

عرنوس كان ألقى في افتتاح الجلسة الاستثنائية كلمة اعتبر فيها أن الخطورة الحقيقية لا تكمن في الظروف التي نعيشها، بقدر ما تكمن في عدم قدرتنا على رؤية تلك الظروف وتحدياتها والتعامل معها أو تكمن في رؤيتها ثم إنكارها وتجاهلها، وبالتالي الاستمرار بالسياسات نفسها من دون أي تغيير وكأن شيئاً لم يكن.

وقال: «منذ بداية الحرب على سورية ونحن نخوض غمار معركة فرضت علينا خيارات متناقضةً فيما بينها إلى أبعد الحدود، وكل خيار له ظروفه ونتائجه المناقضة للخيار الآخر، والآن نحن بحاجة لحوار يتسم بالواقعية والمنهجية وينطلق من توصيف التحديات بعقلانية بعيدة عن العواطف والتمنيات».

ولفت عرنوس إلى أن سورية هي جزء من عالم تزداد فيه الأزمات عمقاً وقسوةً، وفي مقدمتها الأزمة الاقتصادية التي تعصف بكل الدول، والتي تتجسد بموجة حادة من التضخم وتراجع الإنتاج وارتفاع تكاليف نقله وارتفاع الأسعار، الذي باتت تعاني منه كل اقتصادات العالم من دون استثناء، أما تحدياتنا الذاتية، وإضافة لما سبق من تحديات اقتصادية فإن حصول الزلزال المدمر فرض أعباء جديدة على الدولة ومواردها القليلة، وارتفاع تكاليف استيراد مشتقات الطاقة، وارتفاع سعر الصرف والحصار الجائر على سورية، واستمرار خسارة البلاد لأهم مواردها في النفط والزراعة في ظل احتلال شرق سورية فإن المشكلة في سورية تصبح أضعاف أي مشكلة في أي دولة أخرى، معتبراً أنه في السياسات تصبح الخيارات أصعب وأشد قسوة كلما كانت أكثر تناقضاً.

عرنوس بين أن عدم استقرار سوق الصرف، يقف خلفه فجوةٌ تمويليةٌ واسعةٌ بين الحاجة للقطع الأجنبي لتلبية احتياجات البلد من حوامل الطاقة، ومن القمح ومن المواد الغذائية والدوائية وكذلك من فاتورة مستلزمات الإنتاج من جهة، وبين الكميات المحدودة المتاحة تحت تصرف مصرف سورية المركزي من جهة أخرى.

وكشف عرنوس أن الحكومة ومنذ ما يقرب من الشهرين تعكف على دراسة سيناريوهات إدارة ملف الدعم الحكومي حرصاً على تحقيق هدفين في آن معاً: أولهما تحقيق العدالة والكفاءة في تخصيص الدعم وضمان إيصاله إلى مستحقيه وتقييد مظاهر الهدر والفساد في تسويق هذا الملف، أما الهدف الثاني فهو ضمان استدامة تمويل الخزينة العامة للدولة للإنفاق العام.

وقال: «بناءً على ما سبق لا بد من التوجه نحو خيار عملي وواقعي بخصوص أسعار بعض السلع الرئيسة المدعومة لتحقيق الهدفين اللذين سبق ذكرهما، مع الأخذ بعين الاعتبار انعكاس أي خيار على قدرة شريحة العاملين في الدولة، وهذا ما يحتاج منا اليوم لحوار متأنٍ وعاقل تحت قبة هذا المجلس، ولن أتردد بالقول: «إن ما يزيد من صعوبات اتخاذ قرارات إعادة هيكلة الدعم هو الفجوة الواسعة والكبيرة جداً بين مستويات أسعار المواد المدعومة من جهة، وتكاليف هذه المواد من جهة أخرى، ومعطيات الواقع قد تتطلب اتخاذ قرارات وإجراءات الهدف النهائي منها هو مصلحة الدولة والمواطن، فاقتصاد الدول لا يدار بالعواطف والرغبات، وإنما يدار على أسسٍ من العقلانية والموضوعية والواقعية».

الانزلاق في مواجهة شاملة ليس في مصلحته

الاحتلال الأميركي يحشد شرق الفرات للحفاظ على خريطة السيطرة

حلب - خالد زنكلو

تتجه منطقة شرق الفرات لتكون ساحة لاستعراض موازين القوى، حيث يحشد الاحتلال الأميركي وسط تصعيد مستمر، لن يصل لمستوى المواجهة الشاملة لكونها في غير مصلحته.

مصادر عشائرية عربية شرق الفرات أكدت لـ«الوطن»، أن الحركة المحمومة التي تقودها قوات الاحتلال الأميركي في المنطقة لتجنيد أبناء القبائل في معركة، والتي قد تغدو أمراً واقعاً، لمواجهة الجيش العربي السوري والقوات الرديفة والحلفاء، مصيرها الفشل، لأنها لن تنجح سوى باستقطاب الميليشيات المتحالفة مع الاحتلال ومع ربيبته ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية – قسد».

المصادر ذكرت أنه وعلى الرغم من عزف الاحتلال الأميركي على وتر ضيق ذات يد أبناء القبائل العربية جراء شظف العيش لاستمالتهم إلى صفها، إلا أن أغلبيتهم يرفضون التعاون مع أي محتل أو الامتثال لأوامره، بغض النظر عن مآلات تطور الصراع، الذي لا بد سينتهي في نهاية المطاف لمصلحة الدولة السورية الشرعية.

مصادر ميدانية متابعة في المنطقة، أفادت لـ«الوطن»، أن رفع تعداد الجنود الأميركيين في المناطق السورية المحتلة إلى ١٥٠٠ جندي، كذلك استقدام أسلحة حديثة وتزويد ميليشيات تدور في فلك الاحتلال بها، ليس سوى محاولة للحفاظ على خريطة السيطرة الحالية ولتقوية ذراع المحتل في وجه أي مسعى يستهدف وجوده، وذلك بعد استشعاره الخطر على خلفية تكوين تحالف مناهض لهذا الوجود خلال اجتماع «أستانا» بنسخته العشرين في حزيران الماضي بالعاصمة الكازاخية من الدول المشاركة فيه سورية وروسيا وإيران وتركيا.

وحول ما يشاع ويسوّق عن نية وعزم الاحتلال الأميركي توسيع رقعة انتشاره مع الميليشيات التابعة له بغية إغلاق الحدود السورية– العراقية عند معبر البوكمال المتبقي، قالت المصادر: إن حسابات حقل الاحتلال لن تنطبق على حسابات البيدر لجهة تأمين العدد الكافي من مرتزقة لإغلاق الحدود، عدا عن احتمال نأي «قسد» بنفسها عن مثل مشروع كهذا يهدد مستقبل وجودها في المنطقة الخاضعة لتوازنات روسية– أميركية، وإيرانية– أميركية حساسة لا تحتمل المجازفة من إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن بالانزلاق نحو مواجهة شاملة تهدد حياة جنوده في المنطقة.

ولم يغفل المراقبون دور العراق المناهض للمشروع الأميركي، والذي يُراهن على علاقته مع سورية لجهة إعادة تموضعه إقليمياً عبر ملفات الطاقة وطرق التجارة والنقل، بالإضافة إلى حماية حدوده مع جارته التي تربطه معها علاقات مصيرية، وهو ما دللت عليه زيارة رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني إلى دمشق في الـ١٦ من الشهر الجاري.

ولفتوا إلى أهمية الدور التركي في رسم ملامح مستقبل شرق الفرات، والذي يبدو أنه تناغم جزئياً مع المساعي الأميركية في المنطقة مع افتراق مواقف رئيس الإدارة التركية رجب طيب أردوغان مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في ملفات عدة، بينها خريطة الطريق السورية، إلا أنه لا يمكن لأردوغان القبول بفرض «قسد» هيمنتها على مناطق سورية جديدة بأي شكل من الأشكال، على اعتبارها التنظيم الإرهابي الذي يهدد الأراضي التركية.

قوات لجيش الاحتلال الأميركي في ريف الحسكة (أ ف ب – أرشيف)

سورية لا تضع شروطاً ومنفتحة للعمل مع الأمم المتحدة و«أوتشا»

صباغ: الارتقاء بالوضع الإنساني يتطلب توفير حلول مستدامة لدعم الشعب

وكالات

اعتبر مندوب سورية الدائم لدى الأمم المتحدة السفير بسام صباغ أن الارتقاء بالوضع الإنساني في سورية يتطلب توفير حلول مستدامة لدعم شعبها، بما يقلل الاعتماد على المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة، وتوفير ظروف عودة اللاجئين والمهجرين، والرفع الفوري وغير المشروط للإجراءات الاقتصادية القسرية الغربية غير الشرعية عنها.

وأوضح صباغ خلال جلسة لمجلس الأمن أمس الإثنين حول الشأنين السياسي والإنساني في سورية، أن سورية وانطلاقاً من حرصها على ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى محتاجيها في شمال غرب البلاد، وفي ضوء التعنت الذي أظهرته بعض الدول الأعضاء في مجلس الأمن ورفضها الاستجابة لأوجه قلق سورية المحقة التي تم التعبير عنها مراراً وتكراراً حيال آلية الوصول عبر الحدود والتي منعت تمديد مفاعيل القرار ٢٦٧٢، اتخذت قراراً سيادياً بمنح الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة إذناً باستخدام معبر باب الهوى لإيصال المساعدات الإنسانية إلى تلك المنطقة، لمدة ستة أشهر، اعتباراً من الـ ١٣ من تموز الجاري.

وبين صباغ أن سورية تؤكد مجدداً أنها لا تضع شروطاً، وأنها منفتحة للتعاون الكامل ثنائياً مع الأمم المتحدة، وتحديداً مكتبها لتنسيق الشؤون الإنسانية «أوتشا»، بشأن محددات العمل بموجب الإذن الذي منحته، وأوجه التعاون والتنسيق بينهما، وذلك بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن المساعدات الإنسانية التي أكد عليها قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦، والشراكة الواجب تعزيزها لإنجاح الاستجابة الإنسانية، والتي يأتي في مقدمتها احترام سيادة الدولة المعنية من خلال منحها الموافقة المطلوبة.

ولفت صباغ إلى أن تكامل العمل عبر المعابر الحدودية الثلاثة التي منحت سورية الإذن باستخدامها بقرار سيادي، والمعابر التي توفرها للوصول من الداخل عبر الخطوط (سرمدا وسراقب)، كفيل بتحقيق وصول إنساني كاف يلبي الاحتياجات الإنسانية بالشكل المطلوب، لكنّه يستلزم ممارسة أقصى درجات الضغط على التنظيمات الإرهابية في شمال غرب سورية، ومشغليها للسماح بالوصول الإنساني، إلى جانب توفير التمويل اللازم لهذه العمليات الإنسانية.

وأشار صباغ إلى أن ما يبعث على القلق الشديد هو استمرار معاناة أهلنا في مدينة الحسكة وكل التجمعات السكانية الممتدة على طول خط المياه الواصل من محطة علوك، جراء قطع مياه الشرب الذي تقوم به قوات الاحتلال والتنظيمات الإرهابية والميليشيات الانفصالية ورعاتهما، معتبراً أن ذلك يمثل جريمة حرب، وجريمة ضد الإنسانية، وتهديداً خطيراً للصحة العامة.

وجدد صباغ مطالبة سورية للأمم المتحدة بإنهاء الوجود غير الشرعي للقوات الأجنبية على أراضيها، وفي مقدمتها القوات الأميركية، ووقف التدخل بشؤونها الداخلية ودعم التنظيمات الإرهابية، والكف عن نهب ثرواتها ومقدراتها الوطنية، وخاصة النفط، والرفع الكامل والفوري وغير المشروط للإجراءات القسرية الانفرادية التي تفرضها ضد الشعب السوري، والتي تشكل جميعها انتهاكاً واضحاً وصريحاً لميثاق الأمم المتحدة، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالشأن السوري.

وبَيَّنَ مندوب سورية الدائم لدى الأمم المتحدة أنه في الوقت الذي تؤكد فيه جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالشأن السوري على احترام سيادة سورية واستقلالها، ووحدة وسلامة أراضيها، فإن بعض الدول الأعضاء في مجلس الأمن لا تزال ترتكب انتهاكات فاضحة لتلك القرارات، حيث تم إبلاغ المجلس بقيام وفد من وزارة الخارجية الفرنسية بالتسلل بشكل غير شرعي إلى الأراضي السورية مؤخراً، وإجرائه لقاءات مع ممثلي ما تسمى «الإدارة الذاتية» وميليشيات «قسد» الانفصالية، مؤكداً إدانة سورية هذا الانتهاك السافر لسيادتها والتصرف غير المسؤول الذي يشكل دليلاً جديداً على المشاركة المباشرة لفرنسا العضو الدائم في مجلس الأمن في الدور التخريبي في سورية، ودعمها للمجموعات الإرهابية والميليشيات الانفصالية.

المبعوث الأممي إلى سورية غير بيدرسون اعتبر أن الأزمة الاقتصادية في سورية تتفاقم، والليرة انخفضت بشكل قياسي هذا الشهر، وبلغت أكثر من ١٢ ألف ليرة أمام الدولار.

مشيرا إلى أن ٩٠ بالمئة من السوريين يعيشون دون خط الفقر وهذا خطير جداً، وبعض العاملين يحصلون على أقل من ٨ دولات شهرياً، بينما كانوا يحصلون في حزيران على ١٨ دولاراً، أي أن العائلة لا تستطيع تحمل تكلفة وجبة يومياً.

بيدرسون لفت إلى الخدمات الأساسية والبنى التحتية على وشك الانهيار، وبعض الأسر لا تحصل على أكثر من ٣ ساعات كهرباء ومياه يومياً في الحر الشديد.

واضاف: «بعض العائلات تستخدم آليات تكيف سلبية مثل تقليص ما تتناوله من وجبات، واللجوء إلى عمل الأطفال والملاذ الأخير هو مغادرة سورية».

مسؤول في محافظة دمشق لـ«الوطن»: مخصصاتنا اليومية «مكانك راوح»

تأخر رسائل البنزين «الذكية».. وارتفاع سعر الليتر «بالسوداء» إلى ١٢ ألف ليرة في حمص

دمشق- فادي بك الشريف
حمص ــ نبال إبراهيم

اشتكى عدد من سيارات الأجرة العامة والخاصة التأخر الكبير في وصول رسالة البنزين والتي تتراوح بين الـ١٠ أيام وحتى الـ١٥ يوماً في وقت يطالب فيه أصحاب التكاسي بتسريع تركيب أجهزة الـ«جي بي إس» وبالتالي الحصول على البنزين وفق المسافة المقطوعة، حسبما صرح به المكتب التنفيذي المختص في محافظة دمشق.

هذا وتسبب تأخر وصول الرسالة وارتفاع سعر البنزين بالسوق السوداء على الأجور المتقاضاة من أصحاب التكاسي واستغلال الوضع الراهن لعدد من المناطق لتغدو أقل تعرفة تعادل ٧ آلاف ليرة سورية وسطياً.

ويأتي ذلك تزامنا مع تأكيد وزارة النفط أن توفير المشتقات النفطية للمواطنين يتم حالياً وفق التوريدات المتاحة، ليفهم من هذا الكلام أن تخفيض زمن الرسائل بالنسبة للبنزين والغاز مرتبط بالتوريدات وانتظامها.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» بين مصدر مسؤول في محافظة دمشق أنه لا تغيير على طلبات البنزين المخصصة من فرع محروقات دمشق إلى المحافظة والتي تتراوح حالياً بين ٣٣ طلباً و٣٦ طلباً يومياً، حيث يعادل كل طلب وسطياً ٢٢ ألف ليتر بنزين يومياً، علماً أن حاجة العاصمة حالياً إلى الطلبات يقدر بأكثر من ٤٠ طلباً يومياً.

وفي حمص وردت لـ«الوطن» عدة شكاوى من مواطنين تتحدث بمجملها عن تأخر رسائل مادة البنزين وفق البطاقة الإلكترونية إلى ١٦ يوماً للسيارات الخاصة و١٢ يوماً للسيارات العامة، لافتين إلى أن تأخر الرسائل ساهم بارتفاع سعر الليتر بالسوق السوداء إلى ما يزيد على ١٢ ألف ليرة سورية أي ما يعادل ٢٤٠ ألف ليرة سورية للغالون سعة ٢٠ ليتراً.

ورشة الشهر القادم لمناقشة قانون الإدارة المحلية وتفعيل دور المجالس

جمعة لـ«الوطن»: المجالس المحلية بحاجة لتمارس صلاحياتها وتأخذ دورها

محمد منار حميجو

كشف رئيس مجلس محافظة ريف دمشق إبراهيم جمعة عن تشكيل المجلس للجان مؤقتة منها لجنة مختصة لمناقشة القانون الخاص بالإدارة المحلية وكيفية تفعيل دور الوحدات الإدارية لتمارس صلاحياتها وفق القانون، وذلك تمهيداً للتحضير لورشة العمل التي سوف تعقدها المحافظة منتصف الشهر القادم، مشيراً إلى أنه سوف يكون هناك جانب من الورشة لمناقشة المواضيع الاستثمارية لريف دمشق وبالتالي سيكون هناك اختصاصيون في القانون والإدارة والاقتصاد لمناقشة هذه المواضيع.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين جمعة أن الهدف من الورشة هو مناقشة كيفية تفعيل دور المجالس المحلية والمكاتب التنفيذية للاستفادة القصوى من قانون الإدارة المحلية ومناقشة قانون الإدارة المحلية رقم ١٠٧، موضحاً أن هذا القانون هو الذي يحدد صلاحيات المجالس المحلية إضافة إلى النظام الداخلي الذي يحدد آليات العمل والاجتماعات لهذه المجالس وكيفية اتخاذ قراراتها.

جمعة أشار إلى أنه سوف يصدر عن الورشة العديد من المقترحات الخاصة في هذا الموضوع والتي سوف تتابعها اللجان المؤقتة التي تم تشكيلها من مجلس المحافظة، وخصوصاً أنه سوف يتم في الورشة استضافة مختصين من الجامعات وكل الفعاليات من المجتمع الأهلي والمنظمات والنقابات وكل المعنيين في موضوع الإدارة المحلية.

وبين جمعة أن قانون الإدارة المحلية أعطى صلاحيات للمجالس المحلية لتقوم بدورها والنهوض بواقع المجتمع المحلي سواء بما يخص الجانب التنموي والمشاريع الاستثمارية أم بما يخص تقديم الخدمات للمواطنين، وبالتالي فإن المجالس المحلية بحاجة إلى أن تمارس صلاحياتها وتأخذ دورها على الشكل الأمثل، مضيفاً: نحن في مجلس المحافظة والمكتب التنفيذي وعلى رأسه المحافظ نقوم بمتابعة مستمرة مع المجالس المحلية لتأمين كل الاحتياجات.